

سياسات الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط: التغيرات والتبعات على السياسات الإقليمية

سناء البنا



تمهيد: أصبح التحول باتجاه سياسة اليمين المتطرف وزيادة دعم الاستبداد اتجاهين يميزان السياسات الدولية. ويمكن ربط هذين الاتجاهين بظاهرة تراجع الليبرالية؛ حيث إنَّ وعودها بالازدهار الاقتصادي والديمقراطية التقدمية لم تنتقل إلى حيز التنفيذ. ويتجلى أثر هذين الاتجاهين عند النظر في سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد مصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني. خلال السنوات الثماني الماضية، اتسمت سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه مصر بسمتين: غصُّ الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان غير المسبوقة التي ارتكبتها النظام، والتركيز على تحقيق مكاسب اقتصادية عن طريق الصفقات التجارية، وممارسة تدابير إصلاح هيكلية ضخمة بغصُّ النظر عن تأثيرها في الشعب المصري. وعلى الرغم من ذلك، فمن المتوقع أن يؤدي هذا الاتجاه الحالي إلى زيادة التوثر السياسي والاجتماعي الاقتصادي في كل من دول الاتحاد الأوروبي ومصر، وسيضع المنطقة في دائرة عنف جديدة.

مقدمة

شهد العالم تقلبات مستمرة على مدار العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، ويتحدّد ذلك بحسب الحدث الذي نعتبّره نقطة تحوُّل فعلية. ومن ذلك: ظهور النيولبرالية ووصولها إلى الهيمنة العالمية، حيث تُحكّم قبضتها على دولة تلو الأخرى من خلال هيمنة المؤسسات التي تملك الكلمة الأخيرة في الاقتصاد العالمي؛ متمثلةً في صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (WTO). والمعارك التي ظفرت بها الأحزاب والجماعات اليمينية المتطرفة وأتباعها من السياسيين، في جميع أنحاء العالم، ولكن بصورة ملحوظة ومخيفة أكثر في الديمقراطيات الغربية. وتوسّع الحرب على الإرهاب واشتدادها رغم فشلها فشلاً ذريعاً فاضحاً لاكاذيب النجاحات التي يستخدمها السياسيون لتسويق مساعيهم وترويجها إلى مواطنيهم الساخطين. واستمرار تصاعد العنف اليميني المتطرف والمليشيات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في مناطق مختلفة في الشرق الأوسط. وتعدُّ هذه الاتجاهات الرئيسة التي تشكّل الاقتصاد والسياسة العالمية، وكذلك حياة الناس اليومية في الوقت الحالي.

وفي مستهلّ العقد الحالي، هبّت رياح التغيير على الشرق الأوسط، موطن بعض أكثر الديكتاتوريات الضاربة بجذورها، سواء أكانت جمهوريات عسكرية أم ملكيات قبلية أم إمارات أم مشايخ. لكن ما بدا كأنه ربيع الأمل، لم يلبث إلا أن اجتاحه صيفٌ حار ملتهب من الفوضى والحرب الأهلية، بعضها لا تلوح نهايته في الأفق، وبعضها ينتهي بأحلامٍ محطمة بل وعودة ديكتاتوريات أكثر شراسةً وانتقاماً.

ساهمت دورة الأحداث التي أعقبت ثورات الربيع العربي في صعود الاتجاهات التي تسبّبت في قيام هذه الثورات ثم إخمادها في المقام الأول. فالآن تلقى الغرب وكزة تنبيه عنيقة، دفعته بعيداً نحو اليمين أكثر بكثير من الحرب العالمية الثانية بعد أن كانت سياسته أقرب للوسط لوقتٍ طويل، وجعلته أكثر استعداداً لعلاقاتٍ أقرب مع الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة.

التحوُّل باتجاه اليمين

مارست الموجة الأخيرة المتمثلة في زيادة الدعم الانتخابي للأحزاب اليمينية والشعبية في دول الاتحاد الأوروبي، ضغوطاً خلال العقد الماضي. حيث إنَّ تشكيل حكومة الائتلاف الشعبي لحزب الرابطة القومي في إيطاليا، ونجاح العديد من البرلمانيين اليمينيين المتطرفين في الانتخابات لأول مرة منذ عام ١٩٧٥ في إسبانيا، وائتلاف حزب الحرية مع اليمين الوسطي في النمسا، والظهور غير المسبوق للحكم الاستبدادي في المجر، بالإضافة إلى التدفُّق الشديد للمهاجرين الهاربين من الحرب وإرهاب الدولة في سوريا واليمن ومصر؛ جميعها علامات على زيادة دعم التطرف في مناطق مختلفة من أوروبا والشرق الأوسط.

في الانتخابات الوطنية الأخيرة حازت ثلاثة أحزاب: حزب الشعب السويسري في سويسرا وحزب الحرية النمساوي وحزب فيدس المجري على ما نسبته ٢٩% و ٢٦% و ٤٩% على التوالي من الأصوات الانتخابية، بينما حاز حزب ديمقراطي السويد في السويد على

تلقى الغرب وكزة تنبيه عنيفة، دفعته بعيداً نحو اليمين أكثر بكثير من الحرب العالمية الثانية بعد أن كانت سياسته أقرب للوسط لوقت طويل، وجعلته أكثر استعداداً لعلاقات أقرب مع الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة

١٧,٦٪، وحزب الفنلنديين الحقيقيين في فنلندا على ١٧,٧٪، وحزب الرابطة في إيطاليا على ١٧,٤٪. كما ازداد صعود هذا الاتجاه في الانتخابات الأخيرة لدول الاتحاد الأوروبي. كما حافظ حزب الحرية في النمسا على المركز الثالث بنسبة ١٧,٢٪. وفي فرنسا، توقع المحللون فوز الرئيس إيمانويل ماكرون على منافسته اليمينية المتطرفة بعد فوزه في تصويت سحب الثقة في خضم احتجاجات «السترات الصفراء». لكن المثير للدهشة أن منافسته مارين لوبان فازت بالمركز الأول بنسبة ٢٣,٣١٪ من الأصوات. ومن جهة أخرى، فاز الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا بالانتخابات مرة أخرى، لكن أداءه الضعيف أثار المخاوف بشأن شعبية ائتلاف أنجيلا ميركل معه. وفي إيطاليا، أدى فوز حزب الرابطة بنسبة ٣٤٪ في المائة من الأصوات إلى زيادة التوقعات بشأن إجراء انتخابات مبكرة للاستحواذ على الحكومة المنقسمة. ويُفسر الصعود الشامل للأحزاب اليمينية المتطرفة بالتحالف الذي شكّله الإيطالي ماتيو سالفيني من حزب الرابطة مع حزب البديل من أجل ألمانيا وحزب الفنلنديين الحقيقيين وحزب الشعب الدنماركي وحزب الحرية النمساوي وحزب التجمع الوطني الفرنسي. وفي نهاية المطاف، حافظت الأحزاب الحاكمة التقليدية على مقاعدها في البرلمان الأوروبي، لكن حصّة الشيوعيين اليمينيين المتطرفين كانت في تزايد مفاجئ^٢.

يعدُّ كلُّ من الاستياء من العولمة والهجرة، والسعي نحو تأكيد الهوية الوطنية بل وإيجادها، وانتقادات الاتحاد الأوروبي، ورفض حكم المصرفيين والبيروقراطيين؛ قوى مُحركة للتطرف بشدّة. ففي ألمانيا، قاد حزب البديل من أجل ألمانيا (AFD) أقوى معارضة للهجرة وانتشار الإسلام، بينما أتى سالفيني الإيطالي على رأس حزب الرابطة، قبل فوزه الجزئي في الانتخابات في يونيو/حزيران ٢٠١٨، بسبب التدفق الشديد للاجئين دول جنوب الصحراء الكبرى الذين تدفّقوا إلى إيطاليا في عام ٢٠١٦. ويضمُّ حزبه أعضاء يروجون لفكرة مغادرة الاتحاد الأوروبي، وحينما كان وزيراً للداخلية، اعتاد إبعاد سفن الإنقاذ من الموانئ الإيطالية. وبعد ذلك، اتخذ هذا التصرف طابعاً رسمياً، حيث أصبح مجرد إنقاذ المهاجرين عملاً إجرامياً. ففي ١٢ يونيو/حزيران ٢٠١٩، اتهم قبطانة قارب بالتعاون مع المهزبين عندما أنقذت ١٠٠٠ مهاجر في البحر المتوسط. وتحركت الحكومة مؤخراً لمنعها من الإبحار بالقرب من السواحل، حيث بدأت القوانين في تجريم عمليات الإنقاذ البحري^٣. وقد دخلت جميع هذه القوانين حيّز التنفيذ في ظلّ حكومة سالفيني على الرغم من الانخفاض الملحوظ في عدد المهاجرين من ١٨١٤٣٦ مهاجراً في عام ٢٠١٦ إلى ٢٢٥٢ مهاجراً فقط في عام ٢٠١٩. ومع ذلك، فإن تواجد عدد ٢٢,٣ مليون مهاجر يعيشون في أوروبا منذ مطلع يناير ٢٠١٨ يعني احتمالية تحوّل التوثر إلى القارة الأوروبية والمنطقة المجاورة لها خلال السنوات القادمة، وخاصةً حينما توضع في إطار الأزمات الحالية بين الدولة والمجتمع في النظام العالمي النيولبرالي.

فتحت الأزمة المالية الطريق أمام الشعبوية السياسية التي تكتسب المزيد من الأرضيات في فرنسا وإيطاليا والعديد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية^٤ كردّ فعل على تزايد التباين الاجتماعي-الاقتصادي والتفكك ومنع الصعود الاجتماعي للناخبين من الفقراء والطبقة الوسطى. وبهذا الأسلوب تتحوّل أوروبا إلى ليبرالية غير ديمقراطية. إحدى الحالات المثيرة للاهتمام هي المجري فيكتور أوربان الذي يصف بلاده علناً بأنها «ديمقراطية غير ليبرالية»، حيث تغلغل حزب واحد - «فيدس» - في جميع الإدارات الحكومية واستولى على جميع السلطات واستخدمها بصفة روتينية لزيادة السيطرة السياسية للنظام. ويحظى المقرّبون من أوربان وأفراد أسرته بأولوية الحصول على العقود الحكومية، وتعاقد وسائل الإعلام المستقلة، ويواجه أنصار المعارضة تحقيقات ضريبية تعسفية، وتكسّر موارد الدولة وحتى مساعدات الاتحاد الأوروبي البالغ قيمتها ٣ مليارات يورو للدعاية الانتخابية وشبكات الحكومة التابعة لحزب «فيدس»، باستثناء مناقصة واحدة فقط أعلن عنها في المشتريات العامة، وفقاً لتقارير «الشفافية الدولية» و«المفوضية الأوروبية»^٥. ويكمن هذا السبب وراء تراجع منظمة فريدم هاوس في تصنيفها للدولة التي تتمتع بعضوية الاتحاد الأوروبي من ديمقراطية حرّة إلى ديمقراطية شبه حرّة^٦، على نحو غير مستغرب.

فتحت الأزمة المالية الطريقَ أمام الشعبويَّة السياسيَّة التي تكتسب المزيد من الأرضيات في فرنسا وإيطاليا والعديد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية كردَّ فعل على تزايد التباين الاجتماعي-الاقتصادي والتفكُّك ومنع الصعود الاجتماعي للناخبين من الفقراء والطبقة الوسطى. وبهذا الأسلوب تتحوَّل أوروبا إلى ليبرالية غير ديمقراطية

تتركز أهداف إرهاب اليمين المتطرف بصورة أساسية على زعزعة الثقة في احتكار الحكومات الديمقراطية للسلطة وسيادة القانون؛ لكي ينظر السكان الذين يتعرَّضون لهجوم اليمين المتطرف لأنفسهم على أنَّ لديهم حمايةً ضعيفة، وللقضاء على فكرة التعددية التي تكمن في قلب الثقافة الديمقراطية.

هذا يعني أنَّ الإرهاب اليميني المتطرّف - حتى وإن صُنّف على أنه عنفٌ - سيهدم أساس مجتمعه «الوطني»، ويحدث آثارًا متردّية على المدى الطويل في المجتمعات الديمقراطية. ونظرًا لأنّ الدوافع الأيديولوجية هي ما تُحرّكه، ويُنظر إليه من الناحية العمليَّة من قِبل عدد متزايد من المؤيدين على أنه «عنف» مسموح به، فيمكن أن يتحوَّل في نهاية المطاف إلى هجومٍ على مجموعاتٍ أوروبية من أصولٍ مختلفة داخل المجتمع وتحطيم إرث الدولة الحديثة.

ومن ثمّ، يخلص هذا الجزء إلى أنَّ عنف اليمين المتطرّف سيظلُّ يهدّد حدود أوروبا ودخلها لعقود، بغضّ النظر عن الانخفاض الكبير في عدد الوافدين من المهاجرين منذ عام ٢٠١٦. هكذا تسير الأمور نظرًا لأنّ منطبق إنفاذ القانون والتعددية والصعود الاجتماعي-الاقتصادي على أساس الجدارة، جرى تقويضها بشدّة كنتيجة مباشرة للسياسات النيولبرالية الجديدة الآخذة في الصعود منذ السبعينيات. وقد

هذا يعني أنَّ الإرهاب اليميني المتطرّف - حتى وإن صُنّف على أنه عنفٌ - سيهدم أساس مجتمعه «الوطني»، ويحدث آثارًا متردّية على المدى الطويل في المجتمعات الديمقراطية

يشير تقرير حديث أصدره المركز الدولي لمكافحة الإرهاب (ICCT) إلى أنَّه بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٦، ارتفع عدد حوادث العنف التي ارتكبتها في ألمانيا يمينيون متطرّفون بنسبة ٦٠ في المئة ليصل إلى ١٦٠٠ حادث في عام ٢٠١٦. ويوضّح التقرير:

«تشير العديد من الشواهد إلى وجود تهديدٍ متزايدٍ - أو على الأقل يُستهان به جزئيًا - على الدول الغربية التي يمثلها اليمين المتطرف». لسنواتٍ عديدة، لم يُوصف العنف على يد اليمين المتطرّف بدقّة في قضايا الإرهاب ولا تحت طائلة القانون. وُصدت الموارد الرسمية «وتقييمات التهديد والتدابير المضادة على نحو خطأ في الماضي. يستهدف العنف الذي يُمارسه الجناح اليميني المتطرف مباشرةً أسس الثقافة الديمقراطية: التعددية والتسامح. ويغرس الخوف بين ضحاياه وينفي الوضع الراهن واحتكار القوة المفروض عبر سيادة القانون»^٨.

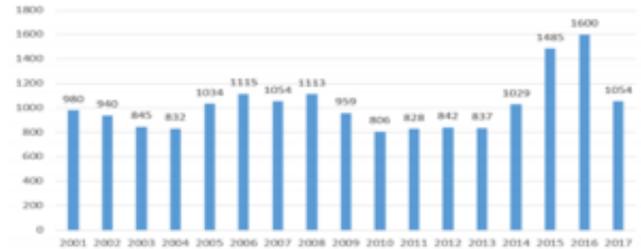


Figure 4: Extreme right-wing violent crimes, 2001-2017⁸

المصدر: كوهلر، دانيال (٢٠١٩) ص ٨.

يستعرض التقرير مقارنةً أخرى مهمّة بين وسائل الهجوم: فإذا أخذنا ألمانيا مرةً أخرى كمثال، فقد زادت الهجمات المُستخدمة للحرائق المتعمّدة والتفجيرات إلى أعلى مستوى لها منذ ١٦ عامًا في عام ٢٠١٦، مما يدعو إلى إعادة تقديم إطار قانوني للظاهرة لتتجاوز «الإرهاب» و«العنف» وتعكس الآثار النفسية على الجماعات التي تعرضت للهجوم^٩. إذ

هكذا تسير الأمور نظرًا لأن منطق إنفاذ القانون والتعددية والصعود الاجتماعي-الاقتصادي على أساس الجدارة، جرى تقويضها بشدة كنتيجة مباشرة للسياسات النيولبرالية الجديدة الأخذة في الصعود منذ السبعينيات

أثر ذلك تأثيرًا طويل المدى في الدول العربية التي استمرت في ممارسة سياسات التقشف تجاه الطبقة الوسطى والمواطنين الفقراء خلال العقود القليلة الماضية بدعم ومباركة بل ومشروطة الاتحاد الأوروبي والحكومات الأوروبية الرائدة. فقد تسببت السياسات النيولبرالية للاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة في عواقب مريعة على المستويات السياسية والاقتصادية والإنسانية. ويوضح الجزء التالي هذه النقاط على النحو التالي.

من يستحق الديمقراطية وحقوق الإنسان؟

تعدُّ نهاية الحرب الباردة نقطة تحوُّل لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية. فقد انخفض دعم تحالفات الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة، والتي ارتبطت لفتراتٍ طويلة بتعزيز السياسات النيولبرالية، نتيجة الاهتمام المتزايد بالأمن والاستقرار. فعلى سبيل المثال، بينما تعمل «سياسة الجوار الأوروبي» التي صدرت عام ٢٠٠٤ على «تعزيز الديمقراطية الإقليمية»^{١٢}، ذفَع الاتحاد الأوروبي إلى مغازلة القادة الاستبداديين بشأن الهجرة قصيرة الأجل والمصالح الاقتصادية، وهكذا - على سبيل المثال - عُرض على الزعيم الليبي آنذاك، القذافي، ٥٠ مليون يورو، كدفعة أولية لمبلغ قدره ٥ مليارات يورو وفقاً لطلبه حتى يوقف تدفُّق المهاجرين الذين يصلون إلى السواحل الأوروبية عبر بلاده.

وفي حالة مصر، قدّم الاتحاد الأوروبي دعمًا كاملاً لنظام مبارك، بينما استخدم التقرير المرتكز على حقوق الإنسان بصورة تكتيكية من حين لآخر ودون جدوى. ولفترة قصيرة بعد ثورة عام ٢٠١١، أجرى الاتحاد الأوروبي مراجعةً لسياساته مستخدمًا مفهوم «الديمقراطية المستدامة العميقة»، والتي نادى بـ «الإصلاح السياسي والانتخابات، وبناء المؤسسات، ومحاربة الفساد، واستقلال القضاء، ودعم النظام المدني». وعلى الرغم من ذلك، لم يبقَ هذا المفهوم قصير العمر وسقط بعد عام واحدٍ إثر تبني «إطار العمل الاستراتيجي» في عام ٢٠١٢.

يُمكن للاتجاهات التي جرت مناقشتها في أجزاء سابقة شرح الدوافع التي أدت إلى السياسات العامّة للاتحاد الأوروبي في المنطقة. وتعدُّ سياسات الدولتين الرائدتين - ألمانيا وفرنسا - في هذا التحالف هي الأبرز. فقد شكّل التحوُّل باتجاه اليمين ضغوطًا كبيرة على الأحزاب الحاكمة في كلتا الدولتين اللتين أضحت مواطنوهما - شأنهم شأن بقية الشعب الأوروبي - أقلّ تقبُّلاً للمهاجرين، ولا سيما مع استمرار تفاقم أزمة اللاجئين السوريين. يأتي التعاون مع الأنظمة شبه المستقرة في المنطقة على رأس أولويّات الاتحاد الأوروبي ودولتيه الرائدتين للحدّ من تدفُّق المهاجرين القادمين من بلدان المنطقة أو عبرها. هذا التعاون يُدفع ثمنه في شكل إعطاء الشرعية وصفقات أسلحة ضخمة. وبالحدّ من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، تقدّم الأزمات الاقتصادية والسياسية في المنطقة فرصةً كبيرةً للإسراع في تنفيذ أجندتها النيولبرالية، حيث إنّ الأنظمة المحاصرة أصبحت أكثر استعدادًا من ذي قبل للامتثال لمتطلبات هذه المؤسسات. فسترحب النخبة الاقتصادية في مصر، والتي يصدّف أن تكون المؤسسة العسكرية نفسها جزءًا رئيسًا منها، بالفرصة لفرض المزيد من الإصلاح الهيكلي الصارم والخصخصة وتدابير التقشف على الشعب الذي يتعرّض للتهريب الشديد كي لا يحتجّ على هذه التدابير.

مع هيمنة مثل هذه الأولويّات، فلا شكّ أن الأمر سينتهي بشغل الديمقراطية وحقوق الإنسان مقعدًا خلفيًا، أو حتى التخلّي عنها. فقد بدأ الاتحاد الأوروبي في النظر إلى المنطقة من منظور الهجرة وما يُسمّى بـ «الحكومات الآمنة» التي تضمن «الاستقرار»، حتى لو كانت غير شرعية. وقد عانت أجندة حقوق الإنسان التقليدية في الاتحاد الأوروبي من إهمال مماثل. فعلى سبيل المثال، مثلت قفّة الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية الانتقال من العلاقات الثنائية مع دول الشرق الأوسط في ظلّ «سياسة الجوار الأوروبية» لتأخذ شكل المفاوضات الجماعية^{١٣} لتأكيد مدى نفوذ

تُعَدُّ نهاية الحرب الباردة نقطة تحوُّل لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية. فقد انخفض دعم تحالفات الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة، والتي ارتبطت لفتراتٍ طويلة بتعزيز السياسات النيولبرالية، نتيجة الاهتمام المتزايد بالأمن والاستقرار

التشجيع على التصديق على المعاهدات الدولية الرئيسة لحقوق الإنسان والتنفيذ الفعّال لها، بما في ذلك صكوك حقوق الإنسان الإقليمية^{١٦}. (ب) تشجيع بلدان الأطراف الثالثة على التعاون الكامل مع المقرررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة والخبراء المستقلين في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق توجيه دعواتٍ دائمة واستقبال هؤلاء الخبراء». وسلّطت الخِطّة الضوء على أن: «عقوبة الإعدام والتعذيب تُشكّل انتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. ونظرًا للزخم المتزايد المُشجّع على إلغاء عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، سيواصل الاتحاد الأوروبي حملته طويلة الأمد ضد عقوبة الإعدام. وسيُتابع الاتحاد الأوروبي حملته بقوة ضد التعذيب والمعاملة القاسية وغير الأدمية والفهيئة»^{١٧}.

يثير الفرق بين الجدل والخطاب عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مصر في ظلّ النظام الحالي إرباكًا كبيرًا. وردًا على الإدانة الموجهة للاتحاد الأوروبي لإضفاء الشرعية على النظام الوحشي في مصر، وُصِف ردُّ^{١٨} مسؤولي الاتحاد الأوروبي بمفهوم «لا مفرّ» - حيث قال مارك روتيه، رئيس الوزراء الهولندي: «في بعض الأحيان يتعيّن عليك الرقص مع الشخص الذي يقف في حلبة الرقص. ليس لدينا الخيار دائمًا». ووفقًا لمسؤولٍ آخر بالاتحاد الأوروبي: «إن التعامل مع الخُكّام المستبديّن سيُصبح الخُبز والزُبدة اليومية لنا (...) فلا خيار أمامك. ألن تتعامل معهم؟».

كان من المُحرّج في هذه القمّة التحديّ الصريح لأولويات السياسة الخارجية الراسخة للاتحاد الأوروبي التي تركز على حظر عقوبة الإعدام. إذ يأتي على رأس أولويات «الإطار الاستراتيجي وخِطّة العمل بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية» التابعة للاتحاد الأوروبي

القارة في مواجهة المنافسين الإقليميين. ومن خلال إدراكه للتوازن الدقيق بين الجانبين، قدّم الرئيس السيسي دلائل تأكيدية على ادعاءات التحالف القائمة منذ فترة طويلة بشأن حقوق الإنسان. وشعر أيضًا بالحصانة من النقد لإعدامه ٩ شباب شنقًا^{١٩} قبل أيامٍ فقط من الحدث وسط احتجاج دوليٍّ مُدين لعقوبة الإعدام والمحاكمات بالغة الفُصور التي تستند إلى اعترافاتٍ انثزعت تحت وطأة التعذيب. ومن ثمّ، أتت الاتهامات استباقيةً لهذه الحركة الجماعية التي قام بها الاتحاد الأوروبي واستمرّت بعدها، ولكن لم يُبدِ أيُّ طرفٍ أيّ ندم. قدّم الإعلان الختامي^{٢٠}، والمؤتمر الصحفي مراجعة حذرة لحقوق الإنسان: «نعترف بأن السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعرّز كلٌّ منهما الآخر (...) نُدين جميع أعمال الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان المُرتكبة ضد الشعب السوري».

في الوقت ذاته، بدت الروايات عن فحوى المباحثات الخاصّة حول حقوق الإنسان متناقضةً. حيث أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط أنه لم يصدر «أيّ انتقاد» أو عدم رضا عن «ممارسات أي دولة بعينها»، بما في ذلك انتهاكات مصر لحقوق الإنسان، في حين أن رئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود يونكر، أبدى ردًا متناقضًا يؤكّد حدوث مناقشاتٍ حول حقوق الإنسان «خلف الأبواب الموصدة في الاجتماعات الثنائية بين القادة».

كان من المُحرّج في هذه القمّة التحديّ الصريح لأولويات السياسة الخارجية الراسخة للاتحاد الأوروبي التي تركز على حظر عقوبة الإعدام. إذ يأتي على رأس أولويات «الإطار الاستراتيجي وخِطّة العمل بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية» التابعة للاتحاد الأوروبي: «تعزيز عالمية حقوق الإنسان من خلال تحقيق الالتزام العالمي عن طريق: (أ) تكثيف

في يناير/كانون الثاني ٢٠١٩، قرّر الرئيس ماكرون توقيع نحو ٣٠ صفقة بقيمة مائة مليون يورو تقريبًا في مجالات النقل والطاقة والصحة والزراعة، بعد عددٍ من صفقات الأسلحة التي جعلت من مصر عميلًا أساسيًا للطائرات المقاتلة والسفن الحربية والتكنولوجيا العسكرية

لم تكن القمّة التي عُقدت في فبراير/شباط الحدث الأول الذي يلفت انتباه مسؤولي الاتحاد الأوروبي المدافعين عن انتهاكات حقوق الإنسان. ففي رحلة إلى مصر قبل شهر واحد فقط، في يناير/كانون الثاني ٢٠١٩، قرّر الرئيس ماكرون توقيع نحو ٣٠ صفقة بقيمة مائة مليون يورو تقريبًا في مجالات النقل والطاقة والصحة والزراعة، بعد عددٍ من صفقات الأسلحة التي جعلت من مصر عميلًا أساسيًا للطائرات المقاتلة والسفن الحربية والتكنولوجيا العسكرية. وهذا يفسّر جزئيًا لماذا لم تجن الجهود الواسعة لدفع ماكرون للتنديد بالانتهاكات الحقوقية في مصر سوى نجاح متواضع^{١٩}.

الانتهاكات الحقوقية وتجارة الأسلحة.. وجهان لعملة واحدة

دفع الشعب المصري ثمنَ تغاضي الاتحاد الأوروبي عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها النظام المصري، ليس فقط عبر المزيد من الانتهاكات، ولكن أيضًا من خلال تبريرها بتحدي عالمية حقوق الإنسان باستخدام ذرائع الخصوصية الثقافية، كما يتضح من الكلمات التالية للرئيس السيسي:

«عندما يُقتل إنسان بعمل إرهابي، تطلب مني أسرته حقّ أبنائها ودماءهم (...). تلك هي الثقافة في بلادنا وهي رد الحقّ لأصحابه عبر القانون»^{٢٠}.

وعلى غرار ذلك، أتى البيان الذي أصدره الرئيس الفرنسي ماكرون: «أنا لا أقبل من أي قائد أن يُحاضرني في كيفية حكم دولتي، وأنا لا أحاضر الآخرين حول حقوق الإنسان»، جاءت هذه التصريحات على إثر وبمصاحبة زيادة شحنات الأسلحة الفرنسية إلى مصر من ٣٩,٦ مليون يورو إلى ١,٣ مليار يورو بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦^{٢١}. وجاء ذلك في الوقت الذي كُرّر فيه الرئيس تصريحات حول كيف تبرز القيم الثقافية المختلفة تراجع دعم حقوق الإنسان واستمرار ارتكاب جرائم حقوق الإنسان. فكما يرفض ماكرون^{٢٢} «محاورة مصر بشأن حقوق الإنسان»؛ لأن «سيادة الدولة تتعارض مع التدخل في كيفية حكم القادة لبلادهم»، قال الرئيس المصري، السيسي، في يناير/كانون الثاني ٢٠١٩: «يجب أن نعتز بأننا لسنا أوروبا، نحن دولة ومنطقة لها طبيعتها»^{٢٣}، متحدّيًا بوضوح: «مسؤولية الدولة عن حماية شعبها (من) الجرائم بحقّ الإنسانية، وقبول المسؤولية الجماعية لتشجيع ومساعدة بعضهم على الوفاء بهذا الالتزام» وفقًا لوثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ المعروفة بـ«مسؤولية الحماية».

في إطار الانتقام من الهجمات المستمرة التي تشهّها ميليشيات داعش في سيناء، احتجز النظام المصري عشرات الآلاف، وخطف وقتل قسرًا المئات إمّا من خلال عقوبة الإعدام استنادًا إلى مزاعم باطلة أو القتل خارج نطاق القانون. ففي سيناء، رحّل النظام أكثر من ١٠٠,٠٠٠ أسرة، كما تمّ رصد حالاتٍ مُخزية لقتل نساء بلغت ٧٦ امرأة، وأطفال بلغت ٣٣ طفلًا، وإصابة ١٤٩ امرأة و٨٨ طفلًا، واعتقال ٥٩ امرأة وطفلًا، في سجلّ الوجه القبليّ للحكم الاستبدادي في مصر^{٢٤}.

لم تستثن جرائم حقوق الإنسان الأجانب الذين ربما رعوا الاهتمام الأكاديمي في منطقة سيناء. فجوليو ريجيني، طالب الدكتوراه بجامعة كامبريدج والباحث الزائر في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، قد طارد شغفه في اكتشاف الاضطرابات الإنسانية في محافظة شمال سيناء، لكنّه لم يجد سوى التعذيب ثم الموت على أيدي ضباط الأمن المصريين في عام ٢٠١٦. وبعد الحادث مباشرة، وقّعت مصر صفقات أسلحة مع الحكومة الإيطالية رفعت مشترياتها إلى ٦٩,١ مليون يورو (نحو ٧٧ مليون دولار)، وسجّلت أعلى رقم للفترة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧. وبعد ذلك بفترة وجيزة، أصبحت مصر أول دولة أفريقية من حيث حجم مشتريات الأسلحة من إيطاليا، لتتقدّم على تركيا وقطر وألمانيا وباكستان وإسبانيا وبريطانيا^{٢٥}.

كذلك وعملاً على السيطرة على تدفقات المهاجرين عبر الشواطئ المصرية، أبرمت معاهدة بين فرنسا ومصر لتبادل أربعة كورفيتات من طراز جوويند ٢٥٠٠ تبلغ قيمتها نحو مليار يورو منذ عام ٢٠١٤

بينما وُجد مبرّر جزئيّ لشراء المعدّات العسكرية التقليدية للتصديّ للإرهاب في شمال سيناء، فإن العديد من الشركات الفرنسية ما زالت تُزوّد هيئات إنفاذ القانون في مصر بالمعدّات الرقمية القوية التي تسمح للخدمات الأمنية بإنشاء نظام «السيطرة أوروبيل الوحشي»^{٣٠} لتفريق ومواجهة أي محاولة للتظاهر أو تجمهر مُعارض لسياسات الحكومة الساحقة الموجهة ضدّ الفقراء وحقوق الإنسان.^{٣١}

في تقرير نُشر في ٢٠١٨/٠٧/٠٢^{٣٢}، صرّحت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) أنّ «بعض الشركات باعت لخدمات الأمن تكنولوجيات للمراقبة الفردية (أنظمة AMESYS / NEXA / AM)؛ والاعتراض الجماعي (SUNERIS / ERCOM)؛ وجمع البيانات الشخصية (IDEMIA)؛ والسيطرة على الحشود (طائرات من دون طيار Safran، وقمر صناعي AIRBUS / THALES، وعربات مدرّعة خفيفة Arquus (سابقًا RTD) مكيّفة مع البيئة الحضرية). وبهذا، شاركت جميع هذه المعدّات في بناء بنية واسعة النطاق للمراقبة والسيطرة على التجمهرات، تهدف إلى منع كل حركات المعارضة والحركات الاجتماعية، وتؤدي إلى اعتقال عشرات الآلاف من المعارضين والناشطين».

بينما وُجد مبرّر جزئيّ لشراء المعدّات العسكرية التقليدية للتصديّ للإرهاب في شمال سيناء، فإن العديد من الشركات الفرنسية ما زالت تُزوّد هيئات إنفاذ القانون في مصر بالمعدّات الرقمية القوية التي تسمح للخدمات الأمنية بإنشاء نظام «السيطرة أوروبيل الوحشي» لتفريق ومواجهة أي محاولة للتظاهر

أدى أسلوب عمل مماثل اتخذته ألمانيا إلى بيع أسلحة بقيمة ٨٠٠ مليون يورو في يوليو/تموز ٢٠١٩، بعد بيع أسلحة بقيمة ٣٠٠ مليون يورو في عام ٢٠١٧؛ مما أدّى إلى زيادة تبادل الأسلحة بين مصر وألمانيا بمقدار عشرة أضعاف تقريبًا منذ عام ٢٠١٦ (عندما جرى تبادل أسلحة بقيمة ٤٥ مليون يورو)^{٣٣}. لم تكشف البيانات الرسمية للحكومتين - الفرنسية والألمانية - عن نوع الأسلحة المباعة أو قيمتها؛ لكن في عام ٢٠١٨، دخلت ضمن المتعاقدين الألمان الرئيسيين شركة تيسيت كروب التي قدّمت غواصة واحدة في عام ٢٠١٧ بقيمة ٢٥٠ مليون يورو، وشركة ديل للدفاع التي قدّمت ٣٣٠ قذيفة جو - جو إلى مصر، وشركة إيرباص للدفاع والفضاء، وشركة هكلر أند كوخ التي قدّمت أسلحة خفيفة لنظام السيسي، وشركة كراوس مافي ويجمان (KMW) التي باعت ناقلات جنود مدرّعة ودبّابات^{٣٤}.

كذلك وعملاً على السيطرة على تدفقات المهاجرين عبر الشواطئ المصرية، أبرمت معاهدة بين فرنسا ومصر لتبادل أربعة كورفيتات من طراز جوويند ٢٥٠٠ تبلغ قيمتها نحو مليار يورو^{٣٥} منذ عام ٢٠١٤، ثمّ تبعها كورفيتان إضافيان بقيمة ٥٠٠ مليون يورو، وقد وُقّعت المعاهدة خلال زيارة ماكرون لمصر في مايو/أيار ٢٠١٨ كوسيلة لنقل «الخبرة الفنية» للتكنولوجيا واختصارًا للوقت اللازم لصناعة الستة كورفيتات المتعاقد عليها. بالإضافة إلى ذلك، تضمّنت معاهدات التعاون العسكري التي لا تقلّ قيمتها عن ٦ مليارات يورو، بيع ٢٤ طائرة مقاتلة من طراز رافال، وفرقاطة متعدّدة المهام، وسفینتين حربيّتين من طراز ميسترال منذ عام ٢٠١٣.^{٣٦}

دفع الشرق الأوسط الثمنَ باهظًا نتيجة تصاعد اتجاه اليمين المتطرّف في أوروبا. فبدلاً من تنفيذ سياسات إعادة التوزيع الضرورية لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة في الاتحاد الأوروبي، يواصل اليمين المتطرّف في إلقاء اللوم على المهاجرين الذين فروا من الحروب الأهلية في المنطقة المجاورة

ولكن حتى الأسلحة التقليدية مثل «السفن الحربية ميسترال (DCNS)؛ وفرقاطات فريم (DCNS)؛ والزوارق الحربية (جوويند)؛ والطائرات المقاتلة رافال، والعربات المدرّعة (Arquus)؛ وصواريخ ميكا جو-جو وصواريخ كروز من طراز (MBDA) SCALP؛ وصواريخ أي إس إم جو - أرض (SAGEM)» كانت مسؤولةً عن قتل الآلاف من المدنيين المسالمين وتعذيبهم واحتجازهم تحت شعار «الحرب على الإرهاب»^{٣٣}.

وفي الآونة الأخيرة، أُنشِد تقرير لمنظمة العفو الدولية^{٣٤} نُشر في عام ٢٠١٨، أن فرنسا أصبحت منذ عام ٢٠١١ موّرّداً رئيسياً للأسلحة المُستخدَمة في أغراض القمع العسكري والمدني على حدّ سواء، وأنه تمّ إيلاء الكثير من الاهتمام لصفحة بمليارات الدولارات لشراء الطائرات المقاتلة والسفن الحربية بينما توّرد الشركات الفرنسية معداتٍ أمنية روتينية مثل العربات المدرّعة الخفيفة من طراز شيربا وMIDS التي ظهرت العديد من المرات في عمليات قمع المدنيين منذ عام ٢٠١٣^{٣٥}. ومن ثمّ، أدانت كلٌّ من منظمة العفو الدولية والمنظمة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان الحكومات والشركات العسكرية لتساهلها في ممارسة القمع في مصر، ودفع المنطقة إلى مزيدٍ من عدم الاستقرار والفوضى.

خاتمة

دفع الشرق الأوسط الثمنَ باهظًا نتيجة تصاعد اتجاه اليمين المتطرّف في أوروبا. فبدلاً من تنفيذ سياسات إعادة التوزيع الضرورية لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة في الاتحاد الأوروبي، يواصل اليمين المتطرّف في إلقاء اللوم على المهاجرين الذين فروا من الحروب الأهلية في المنطقة المجاورة. وعلى الرغم من ذلك، وبعد ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني، لم يتعلّم صانعو السياسة في الاتحاد الأوروبي سوى دعم الأنظمة الاستبدادية بقوة أكبر من خلال تقديم أحدث تكنولوجيات التجسس والمراقبة، بالإضافة إلى الغوصات والطائرات المقاتلة للحدّ من تدفّق المهاجرين وممارسة العنف. وبينما يخنق هذا مزيداً من الأمل في الحكم الديمقراطي لمصر والشرق الأوسط في ظلّ الوضع الحالي الذي يغلب عليه المصير المجهول، إلا أنّه يقوِّض في الوقت ذاته منطق الديمقراطيات الحالية التي تُهدّد فيها سيادة القانون وعلاقات الدولة بالمجتمع التي تحركها الحربة بالضياع.

من خلال ربط سياسات الاتحاد الأوروبي الحالية تجاه المنطقة وخاصّةً مصر بالاتجاهات الهيكلية في سياساتها المحليّة والدوليّة، أصبح من الواضح أن التغيير في هذه الاتجاهات هو وحده القادر على إحداث تغييرٍ في السياسات المذكورة أعلاه. وبالنظر إلى المشهد الأكبر في ظلّ العولمة، فقد أصبحت مصائر الناس في جميع أنحاء العالم مرتبطةً ببعضها أكثر من أي وقتٍ مضى. أما شعوب أوروبا وشعوب الشرق الأوسط في هذه اللحظة التاريخية، فإنّ مصائرهم ترتبط بالعنف، سواء على أيدي أتباع داعش أو المتطرفين من اليمين المتطرّف. إن الحرب الحقيقية تدور حول التعددية الديمقراطية، وتبقى على المحكّ فكرة الدولة الحديثة والسيادة العادلة للقانون وإمكانية تحقيق حقوق الإنسان وتمكين فرص معيشة متساوية. وفي واقع الأمر، فقد تكرّر صدى هذه الحقيقة على لسان حركة السترات الصفراء في فرنسا والثورات الديمقراطية الأخيرة في السودان والجزائر، والتي تعبّر عن مظالم المواطنين «العاديين» و«الفقراء» الذين دُفعت مصالحهم ثمناً لمبيعات الأسلحة وقوانين الضرائب.

المراجع

- 1- BBC, Europe and Right-wing Nationalism, A Country-by-country Guide. The BBC. 24/05/2019. Electronic source. URL: <https://www.bbc.com/news/world-europe-36130006>
- 2- Politico. 'EU Election Results Country by Country' Politico. 27/05/2019. Electronic source. URL: <https://www.politico.eu/article/eu-election-results-2019-country-by-country/>
- 3- Cooney, Christy, Inhuman Female Boat Captain Faces 20 years Jail in Italy for Rescuing 1,000 Migrants in the Med after She's Accused of Helping Smugglers. The Sun. 2019/06/12. Electronic source. URL: <https://www.thesun.co.uk/news/9278086/boat-captain-jail-rescuing-migrants-mediterranean-helping-smugglers/>
- 4- Flow Monitoring. Migration trends. Italy. Electronic source accessed 1st, July 2019 URL: <https://migration.iom.int/europe?type=arrivals>
- 5- Ibid.
- 6- On Europe and Nationalism see the BBC map: <https://www.bbc.com/news/world-europe-36130006>
- 7- Ash, Garton Timothy. Europe Must Stop this Disgrace: Viktor Orban is Dismantling Democracy. The Guardian, 20/06/2019. Electronic source accessed 30/06/2019 URL: <https://www.theguardian.com/commentisfree/2019/jun/20/viktor-orban-democracy-hungary-eu-funding>
- 8- Freedom House. Freedom in the World 2019. Hungary. Electronic Source. Accessed 30/06/2019. URL: <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2019/hungary>
- 9- Koehler, Daniel. 2019. 'Violence and Terrorism from the Far- Right: Policy Options to Counter an Elusive Threat'. the International Center for Counter-Terrorism. Electronic Source. URL: <https://icct.nl/publication/violence-and-terrorism-from-the-far-right-policy-options-to-counter-an-elusive-threat/>
- 10- Ibid, p.8.
- 11- Isa, Felipe Gomes 'EU Promotion of Deep Democracy in Egypt After the Arab Spring: A Missed Opportunity', Web Publication, accessed 22 May 2019, URL: <https://dialnet.unirioja.es/descarga/articulo/6062571.pdf>
- 12- Cited in Aydin, Sare. 2012. 'European Neighborhood Policy: The Case of Egypt, Jordan, Lebanon, Occupied Palestine, and Tunisia' The Journal of International Social Research, vol.5, no 22. p.235.
- 13- Kelemen, R. Daniel. 2019. 'The European Union's Authoritarian Equilibrium' Global Populism and Their International Diffusion. Conference Proceedings 1-2 March 2019. URL: https://fsi-live.s3.us-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/the_european_unions_authoritarian_equilibrium_kelemen_stanford.pdf
- 14- The Associated Press. 20/02/2019. Egypt Executes 9 Convicted of Assassinating Top Prosecutor. The New York Times. URL: <https://www.nytimes.com/2019/02/20/world/middleeast/egypt-executions-hisham-barakat.html?module=inline>
- 15- European Council. 25/02/2019. 'Sharm El-Sheikh Summit Declaration: Investing in Stability'. Accessed on 25/05/2019 URL: <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2019/02/25/sharm-el-sheikh-summit-declaration/>
- 16- Council of the European Union. 25/06/2012. 'EU Strategic Framework and Action Plan on Human Rights and Democracy' Luxembourg. Accessed 25/05/2019. URL: https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/131181.pdf
- 17- Ibid, P.3
- 18- Financial Times. '23/02/2019. 'Why is the EU Embracing Middle East Strongmen' Electronic source. URL: <https://www.ft.com/content/db796d70-3070-11e9-ba00-0251022932c8>
- 19- Al Jazeera. 28/01/2019. 'France's Macron presses Sisi on human rights in Cairo meeting' Al Jazeera News. URL: <https://www.aljazeera.com/news/2019/01/france-macron-press-sisi-human-rights-cairo-meeting-190128123838279.html>
- 20- Walsh, Declan. 25/02/2019. 'Egypt's el-Sisi Welcomes European Leaders but Not their Scolding on Rights'. The New York Times. URL: <https://www.nytimes.com/2019/02/25/world/middleeast/sisi-egypt-european-union.html>
- 21- FIDH. 2/07/2018. Egypt: Repression made in France. Electronic source, URL: https://www.fidh.org/spip.php?page=spipdf&spipdf=spipdf_article&id_article=23371&nom_fichier=article_23371
- 22- DW. 24/10/2017. 'France's Macron Refuses to 'lecture' Egypt on civil liberties'. Electronic source. URL: <https://www.dw.com/en/frances-emmanuel-macron-refuses-to-lecture-egypt-on-civil-liberties/a-41097575>
- 23- El Tawii, Noha. 28/01/2019. Sisi Gives firm response to concerns over human rights in Egypt. Egypt Today. URL: <https://www.egypttoday.com/Article/2/63997/Sisi-gives-firm-response-to-concerns-over-human-rights-in>

- 24- After four months of unofficial ending of the 'Comprehensive Operation', last April 11 soldiers and 1 tribal-affiliate militia member were killed and five soldiers injured. See the full report by Goneim, Haitham 'The Sinai Scene in April 2019', 14/05/2019, EIPSS, accessed 24/05/2019 URL: <https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-2019/>
- 25- Middle East Monitor. 24/01/2019. 'Egypt ups arms purchases from Italy to compensate for Regeni murder' Electronic article. URL: <https://www.middleeastmonitor.com/20190724-egypt-ups-arms-purchases-from-italy-to-compensate-for-regeni-murder/>
- 26- RT news. 14/11/2017. German military exports to Saudi Arabia, Egypt rise fivefold in 2017 , slammed by opposition. Electronic article. URL: <https://www.rt.com/news/409879-german-arms-export-saudi-arabia/>
- 27- Egozi, Arie. 30/04/2018. Germany: a growing arms supplier to Egypt. Defence Web. URL: <https://www.defenceweb.co.za/industry/industry-industry/germany-a-growing-arms-supplier-to-egypt/>
- 28- Tran. Pierre. 12/09/2018 . French Naval Group and Germany's ThyssenKrupp square off in Egyptian warship deal. Defense News. URL: <https://www.defensenews.com/naval/2018/09/12/french-naval-group-and-germanys-thyssenkrupp-square-off-in-egyptian-warship-deal/>
- 29- Reuters. Macron avoids 'lecturing' Egypt on rights, Sisi defends his record. *ibid.*
- 30- FIDH. 02.07/2018. Egypt: a repression made in France. *Ibid.*
- 31- Human Rights Watch. 10/04/2019. Egypt: Al-Sisi should end rights abuses. Electronic source, URL: <https://www.hrw.org/news/2018/04/10/egypt-al-sisi-should-end-rights-abuses>
- 32- FIDH, *ibid.*
- 33- *ibid.* Para 5 and 6.
- 34- Amnesty International. 16/10/2018. Egypt: How French Arms Were Used to Crush Dissent. Electronic source. URL: <https://www.amnesty.org/en/documents/eur21/9038/2018/en/>
- 35- Also see Amnesty, "Egypt: France flouts international law by continuing to export arms used in deadly crackdowns" 16/10/2018. Accessed 07/01/2019 on: <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/10/egypt-france-flouts-international-law-by-continuing-to-export-arms-used-in-deadly-crackdowns> and Amnesty, "Bloody Repression in Egypt: Stop the Sale of French Arms!" 2018/10/16. Accessed 2019/01/07 on: <https://www.amnesty.fr/actions-mobilisation/stop-the-sales-of-french-arms>

عن المؤلف

سناء البنا: محاضر مساعد في قسم العلوم السياسية والاقتصادية بجامعة القاهرة. حصلت على درجتها الأولى في الماجستير في علم الاجتماع من جامعة كامبريدج (2010-2011)، وحصلت على شهادتها الثانية من الجامعة الأمريكية في القاهرة، قسم السياسة المقارنة في عام 2012.

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دولية مستقلة تتمثل مهمتها في تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعية، والازدهار الاقتصادي لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العام، وبتعزيز مثل المشاركة الديمقراطية، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعية

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

sharqforum.org

    / SharqForum

 / Sharq-Forum

منتدى
الشرق
ALSHARQ FORUM